عنوان السياسة:
سياسة مراعاة الاعتبارات الثقافية

جهة الاعتماد: مجلس أمناء المدرسة
تاريخ السريان: يناير 2024
تاريخ المراجعة: أغسطس 2024
تاريخ الامتثال: يناير 2024

المقدمة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الماضية نموا متسارعا في تعدادها السكاني ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى وجود عدد كبير من المقيمين من الجنسيات الأخرى ، الذين أسهموا بدفع عجلة التنوع الاقتصادي والثقافي في إمارة أبو ظبي . وبالتالي ارتفعت نسبة التربويين والطلبة غير المواطنين في المدارس الخاصة ، مما يثري مجتمع المدرسة الذي بات يقدم صورة واضحة عن التنوع العالمي في قطاع التعليم الخاص.

تماشيًا مع التزام دولة الإمارات بتعزيز بيئة التسامح، كما يؤكد ذلك البرنامج الوطني للتسامح تزايدت الحاجة إلى رفع مستوى وعي جميع أعضاء المجتمع المدرسي بالممارسات المقبولة ثقافيا ووطنيا في القطاع التعليمي، اذ أن مراعاة الاعتبارات الثقافية واحترام هذه الديناميكيات الثقافية تؤثر على تجربتنا التعليمية المشتركة .

الهدف

- وضع إطار توجيهي لمجتمع مدرستنا لفهم الاعتبارات الثقافية ذات الصلة بدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تعزيز الوعي والاحترام للمواضيع والممارسات الملائمة.
- تحديد توجهات واضحة للممارسات المدرسية لضمان توافقها مع التشريعات الحالية لدولة الإمارات، بما يساهم في خلق بيئة تعليمية تتسم بالالتزام القانوني والاحترام الثقافي.
- تحديد معايير لاختيار مصادر التعليم والتعلم التي تتماشى مع المفاهيم الثقافية لدولة الإمارات العربية بحيث تعزز مصادرنا تحقيق بيئة تعليمية محترمة وشاملة.

التعريفات

- **الاعتبارات الثقافية:** المعرفة والوعي والفهم للمواضيع والممارسات المناسبة لثقافة معينة.
- **الثقافة:** مجموعة الخصائص المعنوية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعًا أو فئة اجتماعية، حيث تشمل هذه الخصائص، الفنون والآداب، وأنماط الحياة، و أساليب التعايش ، ومنظومة القيم الاجتماعية ، والتقاليد، والمعتقدات (اليونسكو، 2001).
- **تغيير المعتقد :** التعليم المتحيز لتعزيز عقيدة أو مبدأ أو دين أو أيديولوجية معينة.
- **التشريعات :** مجموعة المستندات القانونية (القوانين، اللوائح، السياسات، التوجيهات، المعايير، القواعد، إلخ) التي تحكم وتنظم الممارسات في جانب محدد من جوانب الاختصاص القضائي .
- **سوء النية :** وجود توجه مقصود لتجاهل اعتبارات ثقافية مما يؤدي إلى التسبب في ارتكاب إهانة ثقافية.
- **الهوية الوطنية:** نظام من القيم الاجتماعية والأخلاقية المرتبطة بنمط حياة الناس في الماضي والحاضر والمستقبل (وزارة الثقافة والشباب، وفقًا البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، غير مؤرخ).
- **مجتمع المدرسة:** الموظفون، والطلاب، وأولياء الأمور/الأسر، والخريجون، وغيرهم ممن يتشاركون المسؤولية تجاه بعضهم البعض، و يهيئون بيئة للتعلم الفكري، ويخلقون جوًا اجتماعيًا صحيًا يدعم الجميع .

- **مصادر التعليم والتعلم:** أي وثيقة مكتوبة أو سمعية بصرية و/أو وثيقة تعليمية/تقنية، أو مادة، أو فعالية، أو فرد ، إلخ، تدعم وتعزز التعليم والتعلم بشكل مباشر أو غير مباشر.

السياسة

1. الالتزام بتشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة

1.1 يجب على المدرسة أن تضمن أن جميع أعضاء مجتمعها المدرسي، يحترمون، ويلتزمون بالمتطلبات المحددة في هذه السياسة، سياسة الاعتبارات الثقافية و"مدونة السلوك المهني للعاملين في التعليم العام" (وزارة التربية والتعليم، 2022)، والتعميم رقم 1 لعام 2022 الصادر عن وزارة التربية والتعليم بخصوص التزام المدارس الخاصة بمتطلبات الهوية الوطنية في البيئة المدرسية، والتعميم رقم 1 لعام 2023 الصادر عن وزارة التربية والتعليم بخصوص تعزيز بيئة مدرسية آمنة، وجميع التشريعات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.2 يتحمل مدير المدرسة مسؤولية ضمان أن تكون الممارسات المدرسية ومحتوى جميع مصادر التعليم والتعلم متوافقة مع متطلبات الاعتبار الثقافي وتحترمه كما هو منصوص عليه في قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- "احترام الدستور والقوانين والأوامر الصادرة عن السلطات العامة في تنفيذها، والالتزام بالنظام العام واحترام الآداب العامة، هو واجب على جميع المقيمين في الاتحاد" (المادة 44 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة).
- "الحفاظ على المبادئ والقيم الإسلامية والعربية، والآداب العامة، والقيم والتقاليد والنظم في الدولة" (البند 11، المادة 11، المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 بشأن التعليم الخاص وتعديلاته).
- "احترام الهوية الوطنية والسيادة" (البند 12، المادة 11، المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 بشأن التعليم الخاص).
- تطبق العقوبات على كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع أو العرض على الغير أي كتابات أو رسومات أو صور أو أفلام أو غير ذلك من الأشياء أذا كانت مخلة بالآداب العامة (المادة 416، المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بشأن قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته).

2. تطبيق سياسة الاعتبارات الثقافية في المدرسة

2.1 المتطلبات الواجب على المدرسة: وفقًا لسياسة مراعاة الاعتبارات الثقافية، يجب أن تلتزم المدرسة بتطبيق المتطلبات التالية للتعامل مع هذه الاعتبارات.

- البرامج التدريبية التوعوية والدورات التذكيرية : يجب على المدرسة تنظيم برامج توعوية في بداية كل عام أو حسب الحاجة لزيادة الوعي بالاعتبارات الثقافية لجميع الموظفين الجدد، وأولياء الأمور، والطلاب. كما يجب توفير التدريب التذكيري سنويًا للموظفين وأولياء الأمور والطلاب الحاليين لتعزيز وعيهم بالاعتبارات الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تدقيق المصادر :يجب على المدرسة ضمان الالتزام بالعمليات والإجراءات الخاصة بالتدقيق والمراجعة واختيار مصادر التعليم والتعلم. بما يتوافق مع القسم 2.3 "مصادر التعلم والأنشطة التعليمية "من هذه السياسة .
- الالتزام بتوفير بيئة تعليمية مسالمة :يجب على المدرسة الالتزام بالحياد تجاه الأحداث الجارية والشؤون السياسية احتراما لقيم الدولة المتمثلة في التعايش السلمي والتلاحم المجتمعي .
- مراعاة الممارسات الثقافية في الدولة : يجب على المدرسة الالتزام بالممارسات الثقافية مثل أداء السلام الوطني لدولة الإمارات يوميًا، والاحتفال بالعطلات الرسمية والمناسبات الوطنية، واتباع بروتوكول الأعلام و الصور الرسمية بحسب تسلسل الصور الرسمية لأصحاب السمو الشيوخ ودليل أستخدامات العلم ". ويشمل ذلك التأكد من أن العلم الوحيد المرفوع في المدرسة هو علم دولة الإمارات، وأن الصور هي صور قادتها فقط .
- مراقبة أنشطة التواصل الخاصة بالمدرسة: ستقوم المدرسة بمراقبة جميع قنوات التواصل الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمدرسة بانتظام (النشرات، وسائل التواصل الاجتماعي، مجموعات التواصل الخاصة بأولياء الأمور، إلخ) للتأكد من الالتزام بهذه السياسة.
- آلية الاستجابة لحالات عدم الامتثال: ستنفذ المدرسة عمليات وإجراءات تتعلق بالإبلاغ عن أي خروقات لهذه السياسة والتعامل معها في المدرسة. يتم توضيح هذه العمليات والإجراءات في الأقسام اللاحقة.

2. 2 السلوك المجتمعي: يجب على أعضاء مجتمع المدرسة أن يتصرفوا بطرق تراعي الاعتبارات الثقافية، بما في ذلك ما يلي:

- احترام القيم والعادات والتقاليد المجتمعية الخاصة بدولة الإمارات.
- الامتناع عن الترويج المباشر أو غير المباشر للصور النمطية أو الافتراضات أو التصورات غير المناسبة حول دولة الإمارات والمنطقة.
- الامتناع عن تشجيع أي سلوك أو ممارسة أو عرض لا يراعي الاعتبارات الثقافية، مثل استخدام المخدرات والكحول، والتدخين، أو ممارسة العنف، أو الترويج للهوية الجنسية المغايرة والتوجهات الجنسية والمثلية وتغيير المعتقد وما الى ذلك .
- الامتناع عن استخدام الرموز أو الألوان أو الصور المرتبطة بأي حركات أو معتقدات سياسية أو اجتماعية أو دينية متطرفة والتي لا تراعي الاعتبارات الثقافية، مثل تمثيل أو تجسيد الشخصيات البارزة بصورة مسيئة ،أو الاساءة للمعتقدات الدينية أو عرض الصور التي تتسم بالعنف أو الطابع الجنسي، وما يتعلق بحركة المثليين ، أو أي أفكار متطرفة أخرى .
- الامتناع عن القيام بأي أنشطة و/أو استخدام أي محتوى يؤدي إلى تغيير المعتقد أو الترويج للتطرف الديني أو السياسي، أو العنصرية، أو التنمر، وجميع أشكال التمييز الأخرى.
- الامتناع عن اقامة اي مسيرات أو تظاهرات أو احتجاجات في مباني المدرسة ،أو أثناء أقامة أي فعالية تتعلق بالمدرسة خارج مباني المدرسة .
- التأكد من أن المظهر الشخصي يراعي الاعتبارات الثقافية. ومن الأمثلة على ذلك:
  - تغطية الوشم الظاهرة وأي نوع من ثقب الجسد المستخدمة لتعليق الزينة للجسم للرجال والنساء.
  - ارتداء الملابس المناسبة وفقًا لقواعد اللباس الخاصة بالمدرسة.
- ضمان ملاءمة جميع الفعاليات والاحتفالات المنظمة من قبل المدرسة للثقافة الإماراتية، والالتزام بهذه السياسة.
- الالتزام بالتصرف وفق قوانين دولة الإمارات .

2.3 مصادر التعلم والأنشطة التعليمية: يجب على المدرسة تشكيل لجنة لاختيار مصادر التعليم والتعلم ومراجعتها وتدقيقها لضمان مراعاتها الاعتبارات الثقافية التي يجب أن تشمل الآتي:

- يجب على المدرسة تشكيل لجنة لاختيار المصادر للتأكد من فحص جميع المصادر التعليمية والتدريسية من حيث الاعتبارات الثقافية. تتألف اللجنة من مدير المدرسة، ومسؤول المكتبة، ورؤساء الأقسام.
- يجب على المدرسة ضمان ما يلي عند مراجعة واختيار أي من المصادر التعليمية، بما في ذلك الكتب المدرسية، والوسائط الرقمية، والمواد الإضافية، وأي أدوات تعليمية أخرى تُستخدم داخل المدرسة.
  - ملاءمة المصادر التعليمية والتدريسية للفئة العمرية المحددة.
  - ملاءمة المواد (العناوين والمحتوى والصور) للقيم الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهويتها الوطنية؛ على سبيل المثال، يجب منع الكتب والمحتويات والصور التي تتنافى مع الاعتبارات الثقافية أو تشجع على السلوكيات أو العادات غير المرغوب فيها مثل تعاطي المخدرات والكحول، العنف، التدخين، والمقامرة والهوية الجنسية المغايرة والتوجهات الجنسية وتغيير المعتقد وما إلى ذلك.
  - ملاءمة المواد ذات المواضيع السياسية مع المنهاج الدراسي المعتمد في الدراسات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
  - يجب على المدرسة اعتماد آلية تضمن القيام بعملية توثيق كاملة للتدقيق والتحقق من مدى ملاءمة جميع المصادر، وتشمل هذه الآلية الحصول على توقيعات بالموافقة النهائية من مسؤول المكتبة، ولجنة اختيار المصادر، ومدير المدرسة.
- تتضمن عملية اختيار مصادر التعلم والتعليم الخطوات التالية:
  - تحديد المصادر الأساسية يقوم المعلمون ورؤساء الأقسام بتحديد الحاجة إلى مصادر جديدة أو استبدال المصادر القديمة أثناء مراجعة المناهج أو أجتماعات الأقسام هذه الخطوة أساسية لضمان التقييم المستمر للمواد التعليمية، والتأكد من بقائها ذات صلة وفعالية .
  - مراجعة أولية :يقوم المعلمون ورؤساء الأقسام بإجراء مراجعة أولية للمصادر المقترحة لتقييم مدى أهميتها و ملاءمتها وتوافقها مع القيم الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهويتها الوطنية. يتم توثيق أية ملاحظات أو توصيات بالتعديلات ومناقشتها لضمان نهج استباقي في تقييم المصادر.
  - تقديم المصادر إلى لجنة اختيار المصادر :. يقوم رؤساء الأقسام بإكمال نموذج طلب المصادر التعليمية الذي يوضح القيمة التعليمية لكل مصدر وتوافقه مع الاعتبارات الثقافية ثم ترسل هذه النماذج المكتملة الى لجنة أختيار المصادر لمزيد من التقييم لضمان عملية مراجعة رسمية ومنظمة .

- مراجعة لجنة اختيار المصادر: تقوم لجنة اختيار المصادر ، التي تتألف من خبراء تعليميين، ومسؤول المكتبة، ومستشار ثقافي، بمراجعة كل طلب. وتقوم اللجنة بتقييم المصادر بناءً على معايير صارمة تتعلق بالملاءمة الثقافية، والجودة التعليمية، والتوافق مع سياسات دائرة التعليم والمعرفة (ADEK). قد تطلب اللجنة عينات من الموزعين أو الناشرين لإجراء مراجعة أكثر تفصيلاً، بما يتماشى مع معايير دائرة التعليم والمعرفة لتقييم المصادر .
- تقييم مسؤول المكتبة: يقوم مسؤول المكتبة بتقييم العينات ويقدم تقريراً مفصلاً حول مدى ملاءمتها، مع التركيز على الحساسية الثقافية، ودقة المحتوى، وملاءمته للفئة العمرية المستهدفة. تضمن هذه الخطوة أن المصادر تلبي المعايير العالية المطلوبة للملاءمة الثقافية والتعليمية.
- موافقة المدير ومسؤول المكتبة : بناءً على توصيات لجنة اختيار المصادر وتقرير مسؤول المكتبة ، يقوم المدير بمراجعة المصادر المقترحة. يوقع المدير ومسؤول المكتبة على المصادر التي تستوفي جميع المتطلبات، لضمان الامتثال لسياسات المدرسة وسياسات دائرة التعليم والمعرفة (ADEK).
- الموافقة النهائية من المدير: يمتلك المدير السلطة النهائية للموافقة على قائمة المصادر يتم توثيق هذه الموافقة والاحتفاظ بسجل لها كجزء من التزام المدرسة بسياسات دائرة التعليم والمعرفة (ADEK). تُعد هذه الخطوة أساسية للحفاظ على المساءلة والشفافية في عملية اختيار المصادر .
- الطلب والتنفيذ: بعد الموافقة، يقوم المسؤول الإداري بطلب المصادر التعليمية، مع التأكد من أستلامها قبل بدء العام الدراسي أو الفصل الدراسي الجديد. يتم إطلاع المعلمين على الاستخدام الصحيح لهذه المصادر لضمان دمجها بفعالية في المناهج الدراسية.
- المراقبة و سجل الملاحظات : بعد التنفيذ، يتم مراقبة استخدام المصادر من قبل رؤساء الأقسام ولجنة اختيار المصادر ثم تسجل انطباعات المعلمين والطلاب لتقييم تأثير المصادر على التعليم والتعلم. قد يؤدي هذا إلى مراجعات إضافية في حال تم الوقوف عند ملاحظات مهمة.
- المراجعة السنوية: تخضع جميع المصادر لمراجعة سنوية للتأكد من استمرار توافقها مع المعايير التعليمية والامتثال الثقافي. يتم توقيت عملية المراجعة لتتزامن مع دورة التخطيط الأكاديمي للمدرسة، مما يضمن إجراء أي تغييرات أو تحديثات بفعالية للعام الدراسي القادم.
- التوثيق: يتم الاحتفاظ بالتوثيق الكامل لعملية التدقيق، بما في ذلك النماذج، وملاحظات اللجنة، وتوقيعات الموافقة، وسجل الملاحظات، من قبل إدارة المدرسة. يُعد هذا التوثيق ضروريًا للتدقيق الداخلي وعمليات التحقق من الامتثال التي تجريها دائرة التعليم والمعرفة (ADEK).

2.4 المواضيع الواردة في المنهاج المعتمد: ستتضمن المدرسة ما يلي عند التعامل مع المواضيع التي قد تكون مثيرة للجدل:

- إذا تضمن المنهاج المعتمد مواضيع تتعلق بالتكاثر البيولوجي، أو تطور الإنسان، أو التربية الجنسية، فعلى المدرسة تقليل استخدام الشروح التصويرية والصور العلمية اللازمة لتحقيق مخرجات التعليم ذات الصلة ، بل عرضها بطريقة لائقة و تراعي الاعتبارات الثقافية . ستقوم المدرسة بإبلاغ أولياء الأمور مسبقًا حول الدرس، بما في ذلك المواضيع التي سيتم تناولها (وما إذا كان سيتم تضمين هذا الدرس في أي تقييمات لاحقا)، وتسمح للوالدين بإعفاء أبنائهم من حضور الدرس المعني من خلال تقديم كتاب إعفاء.
- إذا تضمن المنهاج المعتمد مواضيع تتعلق بالثورة أو الحروب أو غيرها من الصراعات ، ستتأكد المدرسة من أن يتم مناقشة ومعالجة المحتوى المطلوب بشكل جدي وحيادي نظرا لان هذا المحتوى قد يتضمن صور أو أفكار مسيئة أو عنيفة او مخلة بالآداب كما أنه يجب على المدرسة تقليل استخدام الصور العلمية والشرح التصويري لتحقيق مخرجات التعلم ذات الصلة .
- إذا تضمن المنهاج المعتمد أي مواضيع مثيرة للجدل كجزء من المصادر أو الأنشطة التعليمية المطلوبة للتحضير لأي امتحانات ذات أهمية عالية، ستقوم المدرسة بتدريس هذه المواضيع بعد الحصول على موافقة ADEK.
- في حال ظهور مواضيع مثيرة للجدل خارج المناهج المعتمدة بسبب أحداث جارية ذات طابع بارز، ستتبع المدرسة توجيهات حكومة الإمارات وتلتزم بالخطاب الرسمي لحكومة الدولة عند الاقتضاء ووفقا لما تعلنه دائرة التعليم والمعرفة.

3. إرشادات اختيار واستخدام المصادر التعليمية في الإمارات العربية المتحدة

لضمان أن يمارس المعلمون الأهتمام الكافي والتفكير بعناية عند اختيار واستخدام المصادر التعليمية، من الضروري الالتزام بإرشادات محددة. بحيث تضمن المدرسة أن تكون جميع المواد ملائمة وتحترم المعايير الثقافية والتعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومتوافقة معها.

3.1 قبل استخدام أو اختيار المصادر : قبل إدراج أي مصادر تعليمية في المنهاج، يجب على المعلمين التأكد من أن المواد تفي بالمعايير التالية:

- مرتبطة مباشرة بمخرجات المنهاج: يجب أن تكون المصادر متصلة بشكل مباشر بالأهداف التعليمية ومعايير المنهاج.
- ملائمة للفئة العمرية: التأكد من أن المحتوى مناسب للفئة العمرية للطلاب.
- مناسبة ثقافياً: يجب أن تحترم المواد القيم والمعايير الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعكسها.
- دقيقة وموثوقة: استخدام مصادر موثوقة، خاصةً للمعلومات المتعلقة بتاريخ وتراث وقيم دولة الإمارات. الرجوع إلى المواقع الرسمية لحكومة الإمارات لضمان الدقة.
- ذات فائدة تعليمية للطلاب: يجب أن تسهم المصادر بشكل إيجابي في تعزيز تجربة التعلم للطلاب.

3.2 المواضيع/المواد العامة التي يجب استبعادها/تجنبها/تقييدها: يجب استبعاد أو التعامل بحذر بالغ مع بعض المواضيع والمواد للحفاظ على الاحترام والتوافق مع القيم الثقافية لدولة الإمارات:

- الدين: تجنب المناقشات أو المواد التي قد تعتبر غير محترمة أو تنتقد الإسلام أو أي ديانات أخرى.
- السياسة: الامتناع عن التطرق إلى المواضيع المتعلقة بالقضايا السياسية الحساسة، سواء محلياً أو دولياً.
- القيم الثقافية: تجنب المواد أو النقاشات التي قد تُعتبر مسيئة أو تتعارض مع القيم والتقاليد الثقافية لدولة الإمارات، بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالجنس، والمثليين، واستخدام الكحول.
- الأحداث التاريخية: عرض الأحداث التاريخية أو الحالية بطريقة تتماشى مع وجهة نظر وقيم دولة الإمارات. وتجنب التفسيرات المثيرة للجدل.
- المواضيع المثيرة للجدل: الامتناع عن مناقشة الإرهاب، والتطرف، والنزاعات الدولية.
- الفن والأدب: تجنب الأعمال الأدبية أو الفنية التي قد تعتبر مثيرة للجدل أو مسيئة.
- المراجع الجغرافية: التأكد من أن الرسوم التوضيحية الجغرافية تتماشى مع السياسة الإماراتية.
- التشهير: تجنب استخدام مواد قد تشوه أو تمثل بشكل خاطئ تاريخ دولة الإمارات، أو حكومتها، أو تراثها، أو مجتمعها.

3.3 المواضيع/المواد المحددة التي يجب استبعادها/تجنبها/تقييدها: بعض المواضيع والمواد محظورة بشكل صارم:

- الإسلام: تجنب أي محتوى قد يُعتبر غير محترم للإسلام أو للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أو القرآن الكريم.
- قيادة الإمارات: الامتناع عن الإساءة أو التشهير بقيادة الإمارات وشعبها.
- الآراء السياسية والاجتماعية: تجنب التعبير عن آراء سياسية أو اجتماعية تتعارض مع الآراء والقيم السائدة في الدولة.
- انتقاد السياسات: الامتناع عن النقد لأي من سياسات الإمارات، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، أو غيرها.
- تعاطي المواد: تجنب المناقشات حول الكحول والمخدرات والممنوعات واستخدام التبغ.
- السياسات الخارجية: الامتناع عن تقييم نقدي لسياسات الدول الأخرى.
- المصطلحات الجغرافية: استخدام خرائط تشير إلى الخليج العربي، وليس الخليج الفارسي.
- المناقشات الحساسة: تجنب النقاشات التي تتعلق بالسياسة أو الأحداث التاريخية الحساسة.
- مواضيع المثليين: الامتناع عن المواضيع المتعلقة بالمثليين، بما في ذلك الرموز، والأعلام، والألوان (تجنب قوس قزح).
- المواضيع الجنسية: الامتناع عن المحتوى المتعلق بالعري أو المواضيع الجنسية.
- إعلانات يوتيوب: تجنب مشاهدة إعلانات يوتيوب عند انتظار تشغيل فيديو.
- الأعياد الدينية: عدم الاحتفال أو مناقشة الأعياد والمناسبات الدينية، بما في ذلك عيد الميلاد، وعيد الفصح، وعيد الحب، والهالوين، وعيد الأنوار، وعيد القديس باتريك.
- منتجات الخنزير: تجنب مناقشة أو عرض المنتجات المتعلقة بالخنازير ولحم الخنزير.

3.4 المواقع الرسمية للمعلومات الموثوقة: للحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، يُرجى الرجوع إلى المواقع الرسمية التالية:

- https://visitabudhabi.ae/en/plan-your-trip/culture-and-traditions
- https://abudhabiculture.ae/en/unesco
- https://www.mofaic.gov.ae/en/the-UAE/The-Founder
- https://www.mofaic.gov.ae/en/the-UAE/the-emirates
- https://www.tolerance.gov.ae
- https://u.ae/en/about-the-uae/history
- https://www.albaytmitwahid.ae/AboutUs
- https://mcy.gov.ae/en
- https://www.protocol.dubai.ae/UAE-Dubai/About-the-United-Arab-Emirates

4. الأدوار والمسؤوليات

4.1 يجب أن تحرص المدرسة على توضيح الأدوار والمسؤوليات التي سيكلف بها جميع الأطراف.

- **يجب على المعلمين:**
  - إعداد خطط الدروس باستخدام المصادر التي تمت الموافقة عليها من خلال عملية تدقيق المدرسة.
  - إجراء تدقيق إضافي لضمان أن المصادر المستخدمة والمحتوى المقدم للطلاب يتوافقان مع الاعتبارات الثقافية.
  - إعداد وتدقيق جميع المصادر الإلكترونية مسبقاً قبل تقديم الدروس لضمان خلوها من أي محتوى غير ملائم ثقافياً، على سبيل المثال وليس الحصر الصور، والنصوص، والألوان، والمصطلحات التي تشير إلى أي من المواضيع المذكورة في هذه السياسة.
  - الامتناع عن أي ممارسات تروج لتغيير المعتقد عند مناقشة المواضيع السياسية أو الثقافية داخل الصف.
  - الإبلاغ فوراً عن أي محتوى يُكتشف في المصادر وقد يُعتبر مخالفاً لهذه السياسة إلى مسؤولي المراحل ومدير المدرسة .
  - ضمان الالتزام بهذه السياسة، بما في ذلك متطلبات سرية البيانات عند نشر معلومات المدرسة عبر القنوات العامة، مثل قنوات التواصل الاجتماعي.

- **تتضمن مسؤوليات مدراء الأقسام :**
  - المراجعة والموافقة على خطط الدروس و المصادر التي أعدها المعلمون واعتمادها .
  - التأكد من أن جميع المصادر والمواد المختارة و/أو المطورة مناسبة من حيث العمر و تراعي الاعتبارات الثقافية وقد تمت الموافقة عليها من خلال عملية التدقيق في المدرسة.
  - الإشراف على استخدام المصادر والمواد أثناء الدروس لضمان الالتزام بهذه السياسة.
  - مراقبة محتوى المصادر الإلكترونية المعتمدة بشكل مستمر لضمان الامتثال مع اللوائح و السياسات والإرشادات والتعاميم الصادرة عن ADEK.
  - الإبلاغ فوراً الى مدير المدرسة عن أي محتوى يُكتشف في المصادر يخالف هذه السياسة .

- **يجب على أمناء المكتبات:**
  - مراجعة وتدقيق واعتماد جميع المصادر المطلوبة، والتأكد من التزامها بالمتطلبات ذات الصلة، وأنها ملائمة من حيث العمر والثقافة.
  - تقديم قائمة المصادر المقبولة وغير المقبولة إلى لجنة اختيار المصادر لمراجعتها واعتمادها
  - مراقبة المصادر الإلكترونية والغير إلكترونية والكتب المدرسية بشكل مستمر، بما في ذلك استخداماتها، لضمان الامتثال للسياسات واللوائح والإرشادات والتعاميم الصادرة عن ADEK.
  - الإبلاغ فوراً الى مدير المدرسة عن أي محتوى يُكتشف في المصادر وقد يُعتبر مخالفاً لهذه السياسة وإزالة المصدر من التداول.

- **يجب على مدير المدرسة:**
  - تشكيل لجنة اختيار المصادر لمراجعة وتدقيق واعتماد جميع المصادر .
  - تنفيذ وتوثيق عملية اختيار مصادر التعليم والتعلم على مستوى المدرسة، وفقاً للقسم 2.1.2 من هذه السياسة.
  - تقديم كامل المستندات لعملية التقييم لدائرة التعليم والمعرفة ADEK عند طلبها ، كما هو موضح في القسم 2.3.4..
  - إبلاغ جميع الموظفين والإجراءات والعمليات المطبقة على مستوى المدرسة.
  - التأكد من أن جميع المصادر والمواد المختارة و/أو المطورة في المدرسة مناسبة من حيث العمر وتمت مراعاة الاعتبارات الثقافية .
  - ضمان تقديم تدريب توعوي وتثقيفي حول الاعتبارات الثقافية للمبتدئين وتدريب تذكيري بشكل دوري.
  - الإبلاغ عن أي محتوى يُكتشف في المصادر ويُعتبر غير متوافق مع هذه السياسة إلى دائرة التعليم والمعرفة ADEK والتأكد من ازالته فوراً من التداول.
  - التأكد من أن الموظفين المعنيين يتواصلون مع أولياء الأمور لإبلاغهم بأن المدرسة:
    - تثق بتعاونهم في الإشراف على استخدام أبنائهم للإنترنت في المنزل والحد من تعرضهم لأي محتوى غير ملائم
    - تتوقع من أولياء الأمور الإبلاغ فوراً لكل من المدرسة ومركز اتصال أبوظبي (800555) عن أي محتوى في مصادر المدرسة يُعتبر غير متوافق مع هذه السياسة، وممارسة الحذر دائماً عند نشر معلومات المدرسة في المواقع العامة وقنوات التواصل الاجتماعي.

5. آلية الاستجابة لحالات عدم الامتثال

5.1 اختيار واستخدام مصادر ومواضيع التعلم: ستقوم المدرسة بتطبيق العمليات والإجراءات التالية المتعلقة بالإبلاغ والاستجابة لأي خروقات في اختيار واستخدام مصادر ومواضيع التعلم .

- الإبلاغ: يمكن لأي ولي أمر، أو عضو هيئة تدريس، أو طالب يحدد خرقاً محتملاً لهذه السياسة الإبلاغ مباشرة إلى رئيس المرحلة. يشمل ذلك المحتوى غير المناسب أو الاستخدام الخاطئ أو أي حالة من حالات عدم الامتثال تتعلق بالمواد التعليمية.
- تحويل البلاغ إلى عضو من أعضاء لجنة اختيار المصادر : عند استلام تقرير، سيقوم رئيس المرحلة برفع القضية فوراً إلى عضو محدد في لجنة اختيار المصادر . يضمن هذا أن تتم معالجة جميع الشبهات من قبل المسؤولين عن الإشراف على المصادر التعليمية.
- المراجعة: سيقوم عضو لجنة اختيار المصادر التعليمية بمراجعة المادة المُبلغ عنها لتحديد مدى وطبيعة خرق السياسة.
- إجراء معالجة المحتوى: بعد التقييم الدقيق، ستقرر اللجنة الإجراء المناسب لمعالجة المحتوى. قد تشمل الإجراءات الآتي وذلك على سبيل المثال لا الحصر: (1) إزالة المادة من مكتبة المدرسة إذا كانت غير مناسبة؛ (2) استعادة جميع نسخ المادة من الطلاب والموظفين لمنع المزيد من التوزيع؛ (3) إيقاف الوصول إلى أي منصات رقمية أو مواقع إلكترونية تحتوي على المادة؛ و(4) قد تتخذ تدابير إضافية بناءً على الظروف المحددة وشدة الخرق.
- الإجراءات تجاه عضو هيئة التدريس:
  - سيتم التحقيق بشكل دقيق في أي تقرير عن انتهاك محتمل للسياسة من قبل عضو هيئة التدريس. إذا ثبت وجود نية سيئة خلال التحقيق، فسيتم إصدار قرار بعدم الامتثال.
  - العقوبات على عدم الامتثال: بناءً على النتائج، قد تشمل العقوبات على عدم الامتثال المؤكد:
    - إلغاء التعيين: قد يتم إلغاء خطاب تعيين الشخص/الأشخاص المعنيين.
    - غرامة مالية: قد يتم فرض غرامة مالية تبدأ من 50,000 درهم على الشخص الذي يثبت تصرف بنية سيئة.
  - التنفيذ والمتابعة: سيتم تنفيذ الإجراءات المتخذة دون تأخير لضمان سلامة البيئة التعليمية وستقوم اللجنة بمراقبة فعالية الإجراءات المتخذة وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر لمنع حدوث خروقات مستقبلية.

5.2 سلوك المجتمع: ستقوم المدرسة بتطبيق العمليات والإجراءات التالية للإبلاغ والاستجابة لأي خروقات لسلوك المجتمع تتعلق بالاعتبارات الثقافية.

- الإبلاغ: يمكن لأي ولي أمر، أو عضو هيئة تدريس، أو طالب يحدد خرقاً محتملاً للسياسة الإبلاغ مباشرة إلى مدير المدرسة. يشمل ذلك عدم احترام المعايير والقيم والتقاليد الثقافية والاجتماعية لدولة الإمارات، الترويج للصور النمطية غير المناسبة، تشجيع سلوك غير مراعى ثقافيا، أو استخدام الرموز المرتبطة بمواضيع حساسة ثقافياً ،العروض غير المناسبة، والملابس، أو محتوى الفعاليات الذي لا يتماشى مع المعايير الثقافية لدولة الإمارات.

- الإجراءات تجاه عضو هيئة التدريس:
  - سيتم التحقيق بشكل دقيق في أي تقرير عن انتهاك محتمل للسياسة من قبل عضو هيئة التدريس. إذا ثبت وجود نية سيئة خلال التحقيق، فسيتم إصدار قرار بعدم الامتثال.
  - العقوبات على عدم الامتثال: بناءً على النتائج، قد تشمل العقوبات على عدم الامتثال المؤكد:
    - إلغاء التعيين: قد يتم إلغاء خطاب تعيين الشخص/الأشخاص المعنيين.
    - غرامة مالية: قد يتم فرض غرامة مالية تبدأ من 50,000 درهم على الشخص الذي يثبت تصرفه بنية سيئة.
  - التنفيذ والمتابعة: سيتم تنفيذ الإجراءات المتخذة دون تأخير لضمان سلامة البيئة التعليمية. وستقوم اللجنة بمراقبة فعالية الإجراءات المتخذة وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر لمنع حدوث خروقات مستقبلية.

6. الامتثال

6.1 ستقوم المدرسة وADEK بمراقبة الامتثال لهذه السياسة بشكل حازم وحثيث. سيتم التحقيق في أي تقرير عن انتهاكات محتملة، وسيؤدي ذلك إلى تحديد عدم الامتثال إذا ثبت وجود سوء نية.

6.2 قد تشمل العقوبات على عدم الامتثال الآتي (مع خضوعها لموافقة دائرة التعليم والمعرفة ADEK)
- إلغاء خطاب تعيين الشخص/الأشخاص الذين ثبتت لديهم النية السيئة.
- فرض غرامة تتراوح بين 50,000 درهم و350,000 درهم.

6.3 سيخضع الاستمرار في عدم الامتثال لهذه السياسة للمساءلة القانونية والعقوبات المنصوص عليها وفقاً للوائح والسياسات والمتطلبات الخاصة بـ ADEK، وذلك بغض النظر عن أي عقوبات أخرى مفروضة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بشأن قانون الجرائم والعقوبات أو أي قانون ذي صلة. تحتفظ ADEK بحق التدخل في حال ثبت حدوث أي انتهاك من قبل المدرسة .